

المحفوظ في هذا الحديث انما هو حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم سكتت في الصلاة سكتته اذ كبر الالف حتى يقرأ او سكتة
اذا فرغ من فاتحة الكتاب وسنونه عند الركوع لفرغ الوداد
والنبر ماحه وهو المستنور في الالف على انقطاعه وضعفه صار فيه
انقطاع الاسناد والاضطراب في المتن ولا يقوم له حقيقة محتمل
ذلك وذهب الغزالي وامامه الى علم استحباب هذه السكتة
ما يقتضيه ظاهر كلام النبي صلى الله عليه وسلم في الالف وبلغ الالف
واجاب ما تقدم من الحكم على الكتاب وان مشروعيها خشية ان
كونها من الفاتحة اثبات حكم بالاستحسان وهو اللين مدها وها
اذا ذكرها ما قبله لا يستحسان من اصول ابي حنيفة وكل من
تقدم الفاتحة ونزل القول المفهوم ونسخه احصاه المتقدم بالعام
المستحق

المستحق كما ان اصول مالك رحمه الله اشاع عمل اهل المدينة وان كان
للكاتب وسد الذراع وارطال الحمل ومراعاة الفصول والاصول
واعتبار الفزان وشواهد الحال في الحكومات والدعاوى والمعامل
بالصالح الرابع عشر والسياسة الشرعية ومراسلته مع مراعاة الف
والوقوف معها وتقدم الحديث على غيره ومراسلته بعد الاخذ
بالحديث ما وجد اليه سبيلا فان قدر بقول الصحابي ما لم يخالف
فان اصلت الصحابة اخذ من قولهم فانها دليلها وكثيرا ما
يختلف اقواله عند اختلاف اقوال الصحابة فان عد عليه ذلك
اخذنا لعمرك وهذا قريب من اصول المشايخ في بلدها على مقتضى
وتقدم ان الاستحسان من غير دليل مهم انه استحسن المتقدم
في حق العيني ان يكون حاديا